الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.36

الجمعية العامة

Distr.: General
19 March 2009
Arabic
Original: French

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مايور ..... (هولندا)

ثم: السيدة ساندزو (نائبة الرئيس) ..... (غانا)

ثم: السيد مايور (رئيس اللجنة) ..... (هولندا)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/63/12، **و** A/63/12/Add.1، و A/63/321)

١ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قدم تقريره (A/63/12)، ثم وصف بإيجاز الوقائع الرئيسية التي حدثت في مجال حماية اللاجئين والمشردين وعديمي الجنسية وسائر الأشخاص المشمولين بحماية المفوضية ومساعدتهم والسعي لإيجاد حلول دائمة لهم، وقال إن هؤلاء الأشخاص قد تزايد عددهم على نحو ملموس خلال الثمانية عشر شهرا قيد الاستعراض. وبالنظر إلى هذا التطور، أخذ المفوض السامي على عاتقه متابعة إصلاح إدارة المفوضية الذي بدأ في عام ٢٠٠٦، والذي يرمي إلى تمكينها من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات مَن يتلقون المعونة، وذلك من خلال تكريس جزء أكبر من الموارد للأنشطة التنفيذية، مع القيام في نفس الوقت بتقليل النفقات الإدارية. وفي ذلك الإطار، قرر أن تركّز عملها على أمور أربعة رئيسية، وهي إعادة التركيز على العمل الميداني، وإزالة المركزية والاضطلاع والأخذ بالنهج الإقليمية، وتحقيق النتائج وإثباتها، وأخيرا، إصلاح إدارة الموارد البشرية. وذكّر، في هذا الصدد، بما تم منذ وقت قريب من إنشاء مركز للتدريب في بودابست. وتطرّق إلى مبادرة ''توحيد الأداء''، فقال إن المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام قررتا منذ قليل تعزيز التعاون بين ما تقدمانه من خدمات.

٢ - وأعرب عن أمله في ألا تؤدي الأزمة المالية التي تعم العالم إلى المساس بتمويل المفوضية، وأشار إلى أن هذا التمويل غير كاف أصلا لتغطية أبسط الاحتياجات الأساسية للمستفيدين منها. وأكد أن ثمة حتمية لإيجاد حلول من نوع جديد فيما يتصل بإدارة الأزمات البيئية والإنسانية، وتحسين قواعد ومستوى حماية المشردين، وإعادة النظر في مبادئ وهياكل العمل الإنساني، وذلك في ظل تلك المفاهيم الجديدة من قبيل الأمن البشري ومسؤولية الحماية.

٣ - وأنهى المفوض السامي كلامه قائلا إن المجتمع الدولي لو تخلى عن تلبية احتياجات السكان الأكثر حرمانا، فإن هذا يعني زيادة الاضطرابات السياسية والقلاقل الاجتماعية في السنوات القادمة. وأضاف أنه يعتمد على حكمة الدول الأعضاء، ويعلم أن المصلحة الذاتية لهذه الدول تقتضي اختيارها للاستثمار في ميدان حماية من هم أشد ضعفا من السكان.

٤ - **السيد شنغيرو** (بوروندي): قال إنه يرغب في الحصول على إيضاحات بشأن بعض المعلومات الواردة في الفقرة ٤٩ من تقرير المفوض السامي، وبصفة خاصة بشأن البلدان الأحد عشر التي أعلنت أنها ستتخذ التدابير اللازمة في مجال إعادة التوطين، وتساءل عن أسباب عدم تقديم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلا ما يقرب من ٦ في المائة من مجموع الأماكن المخصصة لإعادة التوطين على الصعيد العالمي. وبشأن الفقرة ٥٣ التي تتعلق بطول فترة بحث طلبات إعادة التوطين، أعرب عن رغبته في معرفة الصعوبات القائمة في هذا المجال، إلى جانب الاستراتيجيات المتبعة لتقويم الوضع الحالي.

٥ - **السيد خشناو** (العراق): أشار إلى أن بعض العراقيين الذين كانوا قد وجدوا ملجأ لهم في الخارج قد شرعوا في العودة إلى ديارهم، مما يدل على أن ثمة جدوى من تلك الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل استعادة الاستقرار. والسلطات العراقية سوف تستمر في التعاون مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

٦ - **السيد الشامي** (اليمن): ذكر أن حكومته ملتزمة بالتعاون مع المفوض السامي، ثم تساءل عن رأي المفوض

السامي في آثار أعمال القرصنة، التي تتزايد على نحو مطرد في البحر الأحمر، على حالة اللاجئين.

٧ - **السيد سعيد** (السودان): أشاد بالجهود التي بذلها المفوض السامي في سياق الإصلاح الذي قامت به المفوضية في عام ٢٠٠٦ بهدف زيادة الموارد وتخفيض النفقات الإدارية، وطلب معرفة نتائج هذه الجهود. أما فيما يتعلق بالأرقام الواردة في تقرير المفوض السامي، فقد طلب معرفة طريقة الحساب المستخدمة، فضلا عن إيضاح ما إذا كان هذا العمل يجري الاضطلاع به في سياق التنسيق مع الدول المعنية، فالأرقام المقدمة تبدو وكأنها تتسم بالمبالغة، وخاصة بشأن إعادة اللاجئين في أفريقيا إلى أوطانهم.

٨ - **السيدة بهوروما** (زمبابوي): علقت على الفقرات من ٣١ إلى ٣٣ من الفصل المتصل بالجنوب الأفريقي في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/63/321)، فأكدت أن هجرة سكان زمبابوي إلى جنوب أفريقيا كانت قد بدأت منذ أكثر من قرن مضى، وذلك عند اكتشاف مناجم الذهب بهذا البلد. وثمة نصوص قانونية عديدة تتعرض لهجرة الأشخاص، ولا سيما معاهدة إنشاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي يتمثل أحد أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على أساس الاستقلال الجماعي للبلدان الأعضاء في الجماعة وترابط هذه البلدان، إلى جانب القيام إلى أقصى حد بزيادة العمالة المنتجة واللجوء إلى الموارد البشرية والمادية للمنطقة. وقد اعتمدت الجماعة أيضا اتفاقا للتبادل الحر يتضمن حرية مرور السلع والخدمات في عام ١٩٩٦، وذلك بالإضافة إلى بروتوكول في عام ٢٠٠٥ من شأنه أن ييسر من حرية تنقل الأشخاص. وفي ضوء ازدهار اقتصاد جنوب أفريقيا، من الطبيعي أن يجتذب اليد العاملة بالبلدان الأخرى. وهذه ليست ظاهرة إفريقية، بل إنها ظاهرة عالمية، وقد سبق ظهورها بأوروبا وبالأمريكتين أيضا.

٩ - وقالت إن زمبابوي لا تنكر ما يكتنف اقتصادها من صعوبات من جراء الجزاءات الاقتصادية الأحادية، ولا ما يحيط بها في الوقت الراهن من مشاكل سياسية، وهي مشاكل معروفة لغالبية البلدان الأعضاء في اللجنة الثالثة، ولكنها تعترض بكل شدة على أنصاف الحقائق والمعلومات المغرضة، التي قدمتها الأمانة العامة بدوافع سياسية في تقريرها A/63/321. فالإيحاء بأن هجرة الزمبابويين إلى جنوب أفريقيا كان سببا لإثارة العنف المتصل بكره الأجانب يمثل استنتاجا سياسيا ليس من شأنه أن ييسر حل المشكلة القائمة. وأعربت عن أسفها لأن هذا التقرير لا يذكر إلا زمبابوي، بشكل محدد، من بين جميع بلدان أفريقيا التي تعرض سكانها لاعتداءات قائمة على كره الأجانب. وقالت إن تسييس مثل هذه الاعتداءات يمثل انتهاكا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن الحري بالأمانة العامة أن تكف عن استنباط النتائج الخاصة بها والقيام بعرضها كما لو كانت حقائق واقعة في تقارير الأمم المتحدة دون استشارة الدول الأعضاء المعنية. وزمبابوي تتقدم بالشكر لحكومة جنوب أفريقيا لتوفيرها المساعدة اللازمة من أجل جميع ضحايا تلك الأحداث المؤسفة.

١٠ - **السيد عطية** (مصر): قال إن التقرير A/63/12 يشير إلى أنه في عام ٢٠٠٧ كان العالم يضم ١١,٤ مليون من اللاجئين، و ٥٢ مليون من المشردين الذين تشرد منهم ٢٦ مليون لأسباب ترتبط بالصراعات، مع تشرد ٢٦ مليون آخرين لأسباب تتعلق بالكوارث الطبيعية، ولكن هذا التقرير يتحدث عما اضطلعت به مفوضية شؤون اللاجئين من أنشطة ترمي إلى الاستجابة لاحتياجات ٣١,٧ مليون نسمة. ومن الجدير بالذكر أن الأرقام الواردة في التقرير لا تتفق تماما مع البيانات المقدمة في المرفقات.

١١ - وأضاف أن الوفد المصري يتساءل عن سبب عدم بيان عدد اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية. والتقرير

لا يتضمن كذلك أي تمييز بين ما يقرب من ٧٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين العائدين، الذين ورد عددهم في المرفق، والعدد الإجمالي البالغ ٢,٨ مليون من اللاجئين والمشردين ومَن يعيشون أوضاعا شبيهة بأوضاع اللاجئين، الذين عادوا بالفعل إلى ديارهم. كما لا يشير التقرير إلى عدد من تلقوا مساعدة المفوضية وفقا لولايتها من بين أولئك اللاجئين الذين يناهز عددهم ٧٣٠ ٠٠٠. ومن المطلوب من المفوضية أن تحدد معنى مصطلح ''اللاجئين'' وكذلك مصطلح ''الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا شبيهة بأوضاع اللاجئين''، وأن تبرر سبب ذكر التقرير لوجود عدد من اللاجئين يصل إلى ١١,٤ مليون في العالم، وذلك في حين أن البيانات الواردة في المرفق تقول بأن العدد ذا الصلة يناهز ٩,٥ مليون فقط.

١٢ - **السيدة مبالا إينغا** (الكاميرون): أشارت إلى ما تتعرض له منظومة الأمم المتحدة والبلدان المستضيفة من ضغوط من جراء حالات اللاجئين. وقالت إن الكاميرون، التي تفتخر بأنها من بلدان اللجوء والاستقبال، يتعين عليها أن تتغلب على تلك العقبات التي تكتنف قدراتها على الاستجابة لاحتياجات اللاجئين المقيمين بإقليمها. ووجود هؤلاء اللاجئين داخل حدود الكاميرون يولد أيضا مشاكل أخرى على صعيد الأمن، من قبيل مشكلة نقل الأسلحة الذي يقوم به أفراد من عصابات مسلحة تتسلل إلى أرضها. ولما كانت مسألة اللاجئين هذه تمثل تحديا مشتركا، فإنه يتعين إذن على المجتمع الدولي أن يتنبه لضرورة تقاسم المسؤوليات المتعلقة بها.

١٣ - **السيد غوتيريس** (المفوض السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه يهنئ بوروندي على حركة العودة بأعداد ضخمة إلى البلد، وذلك في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وحكومة بوروندي وشعبها والمفوضية والمنظمات الدولية قد بذلت جهدا هائلا لكفالة الاضطلاع بعملية متناسقة في هذا البلد الذي تعتريه ضغوط سكانية كبيرة.

١٤ - وأضاف أنه، فيما يخص إعادة التوطين في بلد ثالث، فإن الولايات المتحدة وأستراليا وكندا تحتفظ بتقليد هام في هذا الشأن. فعملية إعادة التوطين تجري بصفة عامة في بلدان متقدمة النمو، وذلك في سياق من تقاسم المسؤوليات مع بلدان اللجوء الأول. وفي أوروبا، يلاحظ أن الأمر لا يغلب عليه طابع إعادة التوطين، فطالبوا اللجوء، الذين يبلغ عددهم مئات الآلاف، يصلون مباشرة إلى حدود بعض البلدان الأوروبية. ومع هذا، فإن أوروبا تتجه منذ قليل نحو تحديد حصص بشأن إعادة التوطين، وهو ما تشجع عليه المفوضية إلى حد كبير، فإعادة التوطين تمثل حلا في غاية الأهمية في حالات اتسام طالبي اللجوء بالضعف، وأيضا في بعض الحالات التي تصبح فيها معاملة اللاجئين بمثابة سلاح استراتيجي. والنرويج والسويد والدانمرك والمملكة المتحدة وهولندا والبرتغال قد قامت في هذا الصدد بتحديد حصص دائمة، كما أن هناك بلدانا أخرى، منها فرنسا وإسبانيا، تنظر في اتباع هذا الأسلوب.

١٥ - وقال إن البطء الملموس في إجراءات إعادة التوطين يرجع إلى صعوبات تستند إلى مسائل أمنية. وأكد أن جودة الطلبات المقدمة من المفوضية تشكل أيضا عاملا من شأنه التعجيل بالإجراءات. ورحب بما أبدته بعض البلدان من سخاء بالغ بموافقتها على وضع برامج لإعادة التوطين العاجلة بالنسبة لبعض اللاجئين الذين يتسم وضعهم بهشاشة خاصة، وبقبول رومانيا لإنشاء مركز عبور من أجل تلك الحالات التي لا تتفق فيها فترات تنفيذ الإجراءات ذات الصلة مع احتياجات بلدان اللجوء الأول. كما رحب المفوض السامي بما تبذله البرازيل من جهود، وخاصة موافقتها على إعادة التوطين على نحو طارئ خلال فترة ٧٢ ساعة. وأعرب عن أمله في أن تطبق هذه التدابير في غير ذلك من الحالات.

١٦ - وردا على ممثل العراق، قال الممثل السامي إن ثمة عشرة آلاف من النازحين قد عادوا إلى ديارهم في الصيف الماضي، مما أثار مسائل هامة تتعلق بإعادة الممتلكات، وبتوفير التعويضات اللازمة في العديد من الحالات التي تتعذر فيها هذه الإعادة. ومع ذلك، فإن رجوع العراقيين المقيمين بالخارج ما زال متسما بشدة البطء.

١٧ - ولاحظ المفوض السامي وجود تحسن بالعراق على صعيد الأمن، ولكنه أوصى بتعاون مكثف بهدف جعل حالات العودة ناجحة ومستدامة. وقال إن هناك أهمية قصوى لعدم إعادة اللاجئين إلى العراق دون رغبتهم، حيث يستحسن القيام على نحو منهجي بالإعداد لعملية العودة عند تحسن أحوال الأمن.

١٨ - ورحّب المفوض السامي بما تقوم به اليمن من منح صفة اللاجئ لجميع الصوماليين الذين يهبطون على سواحلها. وقال إن القرصنة تعرّض للخطر اللاجئين الذين يحاولون عبور خليج عدن دون نسيان أن أنشطة المهربين القائمين بالاتجار تفضي أيضا إلى آثار فاجعة. فقد تبيّن للمفوض السامي، لدى زيارة مؤخرة لليمن، أنه قد تمت محاولة عبور خليج عدن من قبل عدد يبلغ ثلاثة أضعاف عدد من قاموا بهذه المحاولة في عام ٢٠٠٧، وأن ثمة ٤٠٠ شخص قد لقوا حتفهم غرقا خلال عملية العبور هذه في إطار ظروف مأساوية. ومن الواجب دون شك أن يقوم المجتمع الدولي بتعزيز قمع القائمين بالاتجار والتهريب في البحر. ولما كان البرنامج المتعلق باليمن لا يتلقى إلا دعما غير كاف على الإطلاق في ضوء الاحتياجات القائمة، فإن المفوضية تبذل قصارى جهدها من أجل زيادة موارد هذا البرنامج بقدر الإمكان عن طريق تحقيق وفر ما، كما أنها قد عززت من مساندتها له بشكل كبير.

١٩ - وفي سياق الرد على الملاحظة المقدمة من وفد السودان، قال إن المبالغ الموفرة بفضل الإصلاح الداخلي، الذي نهضت به المفوضية، كان لها أثران هامان فيما يتصل بتنفيذ برنامجها في السودان. فالمفوضية قد عزّزت وجودها في شرق السودان، الذي يستقبل عددا كبيرا من الإريتريين منذ عقود مضت. وحالة اللاجئين في شرق السودان ستكون واحدة من حالات اللجوء المديدة الخمس، التي ستتولى المفوضية لفت انتباه المجتمع الدولي بشأنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لدى إجراء الحوار القادم بشأن ما تواجهه عمليات الحماية من تحديات. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، تمكنت المفوضية أيضا من تعزيز برنامج المعونة المقدمة من أجل عودة اللاجئين إلى جنوب السودان، وقد سبق لهذا البرنامج أن عانى كثيرا من ندرة الموارد في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن إعادة توطين هؤلاء اللاجئين تبدو بالغة التعقيد، فإنه سيصبح بوسعهم أن يعودوا قريبا إلى جنوب السودان.

٢٠ - وأضاف أن الغالبية العظمى من الأرقام المقدمة من المفوضية قد تأتت من إحصاءات وطنية، كما أن الأرقام المتصلة بإعادة التوطين صحيحة، فهي تستند إلى طلبات اللجوء الفردية التي عرضتها المفوضية، أما الأرقام الخاصة بحالات الرحيل فهي دقيقة كذلك، حيث أنها تخضع لمراقبة مركز اللجوء الأول، وفيما يتصل بالأرقام الخاصة باللاجئين بصورة عامة، فإن المفوضية تعتمد بشأنها إلى حد كبير على إحصاءات البلدان المستضيفة.

٢١ - وردا على ملاحظات ممثلة زمبابوي بشأن التقرير A/63/321، أعلن المفوض السامي أنه وإن كان لا يستطيع أن يتحدث نيابة عن الأمين العام، الذي قدم هذا التقرير، فإن المفوضية لاحظت حدوث هجرة مستمرة وجماعية من قبل سكان زمبابوي، الذين رحل عن البلد منهم ما يقرب من ٣ مليون نسمة. ومعظم سكان زمبابوي الذين عبروا حدود

جنوب أفريقيا لم يكونوا من اللاجئين بالمعنى المقصود في الاتفاقية، ولكنهم كانوا يهربون من بلدهم، الذي كانت حالة الاقتصاد فيه تبعث على الأسى. ويوجد بجنوب أفريقيا أيضا عشرات الآلاف من أهالي زمبابوي ممن طلبوا اللجوء وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ متذرعين بانتهاك حقوقهم الأساسية. وقامت جنوب أفريقيا، هي وبلدان مجاورة أخرى، بمنح حق اللجوء لعدد كبير من طالبيه. وقال إن السلطات الوطنية في جنوب أفريقيا، وهي بلد طرف في اتفاقية عام ١٩٥١، هي التي تحدد مركز اللاجئين وليس المفوضية.

٢٢ - وأضاف أن التقرير لا يقيم أي صلة كانت بين ما ارتكب في جنوب أفريقيا من اعتداءات قائمة على كره الأجانب وهجرة سكان زمبابوي. وإن كان ينبغي الاعتراف بأن غالبية الضحايا، الذين ينتمون إلى بلدان شتى، كانت من أهالي زمبابوي، وهذا قد يفسر بارتفاع نسبة من يعيشون منهم بجنوب أفريقيا.

٢٣ - ودعا المفوض السامي ممثل مصر إلى أن يتوجه إلى مكتب المفوضية في نيويورك حتى يحصل على كافة المعلومات المفصلة بشأن الأرقام والمصطلحات المستخدمة من قبل المفوضية. وأوضح أن الأشخاص المشمولين بصلاحيات المفوضية يتمثلون في كافة اللاجئين وطالبي اللجوء، إلى جانب مجرد جزء فقط من المشردين، أي مجموع المشردين بسبب الصراعات القائمة بالإضافة إلى من تعرضوا للتشرد من جراء الكوارث الطبيعية التي وقعت في بلدان تنهض فيها المفوضية ببرامج كبيرة بالفعل. وعديمو الجنسية يخضعون أيضا لصلاحيات المفوضية، فهي توفر معونة للبعض منهم فور عودتهم. أما تعبير ''الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا شبيهة بأوضاع اللاجئين'' فهو يتعلق بعدد محدود من الأشخاص الذين لا يعترف البلد المستضيف بأنهم من اللاجئين، ولكن المفوضية ترى أن تعريف اللاجئين ينطبق عليهم.

٢٤ - وقال إن المفوضية لا تتولى مساعدة جميع اللاجئين، كما أنها لا تقوم على نحو منتظم بتوفير معونة مباشرة للدول المعنية. ويرمي جزء كبير من أنشطة المفوضية إلى توعية البلدان الصناعية بضرورة الدفاع عن حقوق ملتمسي اللجوء. وقال إنه يدرك أن الدعم المقدم لمصر، ولبلدان أخرى كذلك، غير كاف. ويتمثل واجب المفوضية إذن في القيام إلى أقصى حد بتخفيض النفقات المتصلة بمقرها، وخاصة عن طريق تغيير أماكن العمل وتقليل أعداد الموظفين بغية التمكن من زيادة توفير المساعدة اللازمة للاجئين.

٢٥ - وفي إطار الرد على وفد الكاميرون، قال المفوض السامي إنه على وعي بآثار وجود اللاجئين على المجتمع الكاميروني، وإن كان هناك فرق بالطبع بين اللاجئين، الذين يستحقون المساعدة باعتبارهم من الضحايا، والعصابات المسلحة، التي تعد مسؤولة إلى حد كبير عما وقع لهؤلاء الضحايا، وهذه العصابات ليست أهلا لأية معونة، سواء من جانب المفوضية أم من جانب البلد المستضيف. ومن الواجب بالفعل أن يقوم المجتمع الدولي بتقاسم المسؤوليات المتصلة باللاجئين، وذلك عن طريق المفوضية والتعاون الاقتصادي، وأيضا من خلال إعادة التوطين، وهذا بهدف تخفيف العبء الذي تتحمله حاليا بلدان اللجوء الأول في الجنوب.

٢٦ - **السيدة تاديس** (إثيوبيا): قالت إن الفقرة ١١ من التقرير A/63/321 ورد فيها أنه ''تقدر المنظمات الدولية أن هناك حاليا نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا بفعل النزاعات يعيشون أساسا في ولايات اوروميا وغامبيلا وتيغري الصومالية''، وطلبت من المفوض السامي أن يحدد ماهية هذه المنظمات الدولية. وقالت إن التقرير يشير إلى أن الأشخاص المعنيين قد تعرضوا للتشرد بفعل النزاع، ولكن الوفد الإثيوبي يرى أن عمليات نزوح السكان قد حدثت فيما يبدو لأسباب أخرى في بعض الحالات.

٢٧ - **السيدة بهوروما** (زمبابوي): قالت إنها لا تخلط بين مفوضية شؤون اللاجئين والأمين العام، وبينت أنها تأسف مرة أخرى لتكريس الفقرة ٣٢ من التقرير A/63/321 بكاملها لحالة مواطني زمبابوي، وذلك في حين أن الوقائع تشير إلى أن مواطني زمبابوي هؤلاء ليسوا هم الوحيدين الذين يهاجرون إلى جنوب أفريقيا. وإذا ارتأت المتحدثة أن الأحداث قد جرى تسييسها، فقد أعربت عن أسفها مرة أخرى لأن الفقرة ٣٣ من التقرير ذاته تقول بأنه ''شهدت جنوب أفريقيا موجة غير مسبوقة من العنف القائم على كره الأجانب والذي استهدف الزمبابويين وغيرهم من الرعايا الأجانب''، وكان من الواجب بيان أسماء البلدان الأخرى التي كان رعاياها من بين الفئات المذكورة.

٢٨ - **السيد سعيد** (السودان): طلب من الأمانة العامة معرفة من سيقدم التقرير المتعلق بتوفير المساعدة اللازمة للاجئين والعائدين والمشردين بأفريقيا (A/63/321) ومن سيجيب على أسئلة السودان بشأن هذا التقرير الذي قدمه الأمين العام، وهو تقرير لا يخضع لولاية المفوض السامي.

٢٩ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن اللاجئين يوفر بيانات مقدمة من مفوضية شؤون اللاجئين باعتبارها الهيئة المسؤولة في هذا الشأن. ولا توجد منظمة دولية ما تتمثل ولايتها في الاهتمام بأمر المشردين الذي يعدون، بادئ ذي بدء، من مسؤوليات الدول، ويتلقون المعونة من شتى الكيانات الدولية التي تطبق مبدأ المسؤولية القطاعية.

٣٠ - وردا على الوفد الإثيوبي، قال إنه ليس على إلمام بالمنظمات الدولية الوارد ذكرها في الفقرة ١١ من التقرير A/63/321. والمفوضية لم يسمح لها حكومة إثيوبيا بأن تمارس أنشطتها في منطقة اوغادين، وبالتالي فإن معلوماتها عنها تتسم بالنقص.

٣١ - وفي سياق العودة إلى مسألة زمبابوي، وبالإشارة مرة أخرى إلى أن التقرير A/63/321 لم يقدم من جانب المفوضية، أعلن المفوض السامي أنه إذا كانت أعمال العنف القائمة على كره الأجانب في جنوب أفريقيا قد أفضت إلى وقوع كثير من الضحايا بين رعايا زمبابوي، فربما كان ذلك راجعا إلى وجود جماعة كبيرة من هؤلاء الرعايا تقيم بهذا البلد. ولا توجد أي علاقة بين الأحداث التي تقع في جنوب أفريقيا والحالة السائدة في زمبابوي.

٣٢ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): طلب مرة ثانية تقديم إيضاحات بشأن عبارة ''المنظمات الأخرى'' التي تحدث عنها المفوض السامي، وقال إن الحكومة الإثيوبية قد عملت في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، وخاصة في منطقة أوغادين الصومالية، وأنها قد تركت هيئات منظومة الأمم المتحدة تضطلع بالنشاط اللازم في كافة أنحاء تلك المنطقة، على النقيض مما أكده المفوض السامي.

٣٣ - **السيد سعدي** (الجزائر): تساءل عن المشاريع المتصلة بشمال أفريقيا في إطار ما أشار إليه المفوض السامي من إعادة تنظيم مفوضية شؤون اللاجئين، وخاصة المكاتب الإقليمية. وأعرب عن أسفه، من ناحية أخرى، لأن المفوض السامي لم يتطرق إلى التعاون الوثيق بين المفوضية والجزائر فيما يتصل بحماية اللاجئين وتوفير الإغاثة الإنسانية لهم.

٣٤ - **الرئيس**: لفت انتباه المندوب السوداني إلى أن تقرير الأمين العام بشأن توفير المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/63/321) لن يكون موضوع عرض مستقل.

٣٥ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن المفوض السامي لا يرغب فيما يبدو أن يتحمل أي مسؤولية كانت إزاء تقرير الأمين العام. وذكر مرة أخرى أن الأرقام المتصلة بالسودان تتسم بالمبالغة، وأصر من جديد على معرفة المصادر

ذات الصلة، وما إذا كانت البلدان المعنية تجري استشارتها بصفة عامة.

٣٦ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن الأمر يتعلق في الواقع بتقرير للأمين العام، لا للمفوضية، وإنه يتحمل المسؤولية في هذا الصدد مع هذا. وبين مرة أخرى أن الأرقام المتعلقة باللاجئين مستمدة من إحصاءات المفوضية، وأن الأرقام الخاصة بالمشردين داخليا مستقاة من منظمات دولية مختلفة، ولا سيما جميع هيئات الأمم المتحدة التي تشارك في الأفرقة العاملة القطاعية، وكذلك من سائر المنظمات ذات الخبرة الطويلة فيما يتعلق بالمشردين. وليس من المستطاع، مع هذا، بيان المنظمات ذات الصلة في هذا الشأن.

٣٧ - وفيما يتصل بمنطقة أوغادين، قال إنه قد أشار إلى المفوضية بصفة خاصة، فهي قد طلبت إذنا بافتتاح مكتب ميداني لها على مقربة من الحدود الصومالية، ولكن الطلب قوبل بالرفض. ولا تزال المفوضية تتطلع إلى افتتاح مثل هذا المكتب، الذي سيكلف بحماية اللاجئين الصوماليين بإثيوبيا، مما يدخل في نطاق ولايتها.

٣٨ - وأضاف أن الجزائر ومفوضية شؤون اللاجئين تتعاونان منذ فترة طويلة، وهذا أمر تولي له المفوضية أهمية كبيرة. وفي إطار السعي إلى تطبيق اللامركزية، تتفاوض المفوضية في الوقت الراهن مع الحكومة التونسية من أجل إنشاء كيان في تونس من شأنه أن يساند أنشطتها في المغرب العربي، مما يكمل الكيانات القائمة بالفعل في داكار وبريتوريا. أما الحالة السائدة في شرق أفريقيا فإنها تتسم بالمزيد من التعقد، فغالبية العمليات الرئيسية للمفوضية تجري في هذه المنطقة، مما يجعل تركيز كافة جهود التنسيق على مكتب إقليمي واحد أمرا صعبا.

٣٩ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن ثمة أهمية كبرى، لدى التحدث عن اللاجئين، أن تكون الأرقام على أدق ما يكون. والعائدون والمشردون مشمولون بمسؤولية البلدان بالدرجة الأولى، ومن ثم، فإن المعلومات المتصلة بهم ينبغي استقاؤها من البلدان ذاتها، لا من مصادر مختلفة.

٤٠ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): أجاب بأن العائدين لأوطانهم مشمولون بمسؤولية المفوضية، وأن الأرقام المتصلة بهم تحدد عامة مع الحكومات المعنية، وأنه إذا كان هناك خطأ ما، فإنه يتحمل كامل المسؤولية عنه ومستعد تماما لتصويبه. وبشأن مسألة المصادر، استشهد بموجز تقرير الأمين العام الذي يقول بأن التقرير ''يستند إلى المعلومات الواردة من عدد من منظمات الأمم المتحدة''، وأن المفوضية واحدة من هذه الكيانات، وأنه يفترض أن المنظمات الأخرى هي تلك الكيانات التي تشارك في الفرق القطاعية، وقائمة هذه الفرق معروفة ومعلنة أمام الجميع.

٤١ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إنه يستحسن أن تحدد في المستقبل مصادر المعلومات المستخدمة بهدف التأكد من إمكانية الثقة فيها، وحكومة إثيوبيا تعلن دائما عن استعدادها للتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - **السيدة بليك** (فرنسا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، وقالت إن البلدان المرشحة، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة* وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وأيسلندا وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا توافق على بيانها. وصرحت بأن الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء تزايد أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين على نحو مطرد، واشتداد الاضطرابات الأمنية التي يواجهونها، فضلا عن تلك التهديدات التي

* لا تزال كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تشاركان في عملية الاستقرار والانتساب.

تكتنف موظفي المساعدة الإنسانية وتفاقم من الوضع القائم. وفي المستقبل، سيؤدي تغير المناخ وتصاعد النزاعات من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية وتعدد حالات الطوارئ المعقدة إلى عمليات نزوح جديدة، ومن الواجب على الدول أن تقوم، في مواجهة هذا التزايد المستمر في أعداد اللاجئين، بالتوصل إلى وسيلة للحفاظ على حقوق هؤلاء اللاجئين، فضلا عن حقوق ملتمسي اللجوء، مع كفالة حمايتهم، والاضطلاع في نفس الوقت بالسيطرة اللازمة على تدفقات الهجرة. وبشأن هذه القضية، يساند الاتحاد الأوروبي النهج الذي تتبعه مفوضية شؤون اللاجئين من أجل ضمان حمايتهم. وهو يرى، شأنه في ذلك شأن المفوضية، أنه ينبغي إيجاد حلول مستدامة فيما يتعلق بالأشخاص النازحين داخل بلدانهم، وأن القيام بتنسيق دولي متزايد للأعمال الإنسانية والإنمائية المضطلع بها لصالح النازحين من شأنه أن يفضي إلى تحسين الاستجابة المتعددة الأشكال لاحتياجات هذه الجماعات السكانية. وثمة قلق بالغ لدى الاتحاد الأوروبي أيضا من جراء القيود المفروضة بالفعل على الوصول للمساعدة الإنسانية من قبل من يحتاجون إليها من السكان، وهو يدعو الدول الأطراف في أي نزاع إلى احترام القانون الإنساني الدولي، كما أنه يشكر المفوض السامي على ما اتخذه من إجراءات لصالح فتح مجال العمل الإنساني في جورجيا.

٤٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم المحرز فيما يتصل بتهيئة حلول مستدامة لأوضاع اللاجئين، وهي حلول قد اتخذت، وفق مقتضى الحال، صيغة العودة الطوعية أو تدابير لإدماجهم محليا. والاتحاد يشعر بالاغتباط إزاء اقتراب موعد عقد مؤتمر دولي، شاركت المفوضية في تنظيمه، وهو مؤتمر يتعلق بمسألة عودة اللاجئين الأفغان، وهو يشجع العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين عندما تسمح ظروف الأمن بذلك. كما يتطلع الاتحاد إلى وضع استراتيجيات عالمية ترمي إلى تيسير العودة المستدامة.

٤٤ - وفيما يخص حالات اللجوء الممتدة لفترات طويلة، قال إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يستنفر قواه من أجل تخفيف العبء الواقع على كاهل البلدان المستقبلة للاجئين، وهو يدرك أن هذا الاستنفار من شأنه أن يتحقق بطرق تتضمن وضع برامج لإعادة توطين اللاجئين في أماكنهم الأصلية. وأحرز الاتحاد تقدما كبيرا في هذا المنحى، حيث تم إنشاء صندوق أوروبي للاجئين. وهناك ١١ بلدا أوروبيا جديدا قد أعربت عن رغبتها في صوغ برنامج لإعادة التوطين بالتعاون مع المفوضية، وجار النظر حاليا في إعداد برنامج مشترك في هذا المجال.

٤٥ - وأضاف أن أوروبا هي القارة التي تتلقى أكثر من غيرها طلبات للجوء، ومن الحري بها، من هذا المنطلق، أن تضع نظاما أوروبيا حقيقيا للجوء. وهذا من أهداف الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الذي اعتمده مؤخرا رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، وسوف يسمح هذا الميثاق بتقليل الفوارق القائمة بين الدول الأعضاء وزيادة التضامن داخل الاتحاد، وهو يتضمن كذلك تعزيز التعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين.

٤٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع الارتياح، بالإضافة إلى ذلك، انخفاض عدد عديمي الجنسية، كما يشيد بالإجراءات التي اتخذتها نيبال وبنغلاديش لصالح الجماعات السكانية المقيمة بإقليميهما والتي كانت في الماضي عديمة الجنسية.

٤٧ - وأنهى كلامه بالقول إن الاتحاد الأوروبي يكرر الإعراب عن تمسكه بإصلاح العمل الإنساني بالأمم المتحدة، وبزيادة التنسيق بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسائر هيئات الأمم المتحدة، كما يشيد

بالتعاون الفعلي القائم بين المفوضية ومنظمات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

٤٨ - **السيد غاسبار مارتينيز** (أنغولا): تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن العولمة لا تزال ثمارها بعيدة عن الفئات الأشد فقرا، ولا سيما اللاجئين والمشردين، وأن ثمة شعورا بالقلق لدى الجماعة إزاء استمرار تزايد أعداد اللاجئين المسجلين على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة. وترغب الجماعة في أن تسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين، فهي تقدم مساعدة من أجل ٢٥ مليون من النازحين داخليا، ولا سيما في السياق الحالي المتعلق بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ووجود أزمة مالية عالمية، وتوفر حالات طقسية غير مواتية زادت بسببها حدة نزوح السكان. والجماعة ترحب في هذا الشأن بالقرارات التي اتخذها أعضاء اللجنة التنفيذية مؤخرا، فهي قرارات سوف تسهم في تحسين المساعدة المقدمة لمن يحتاجون إليها.

٤٩ - وقال إن ثمة شعورا ببالغ القلق لدى الجماعة بشأن نزوح السكان الناجم عن النزاعات القائمة، وأيضا بشأن المشاكل الموجودة في ميدان الحماية الدولية، ولا سيما بعد ظهور أزمات متنوعة في أعقاب الانتخابات، واستئناف بعض النزاعات، وزيادة تدفقات الهجرة المختلطة نحو المناطق الحضرية، مما شجع على نزوح السكان عبر القارة.

٥٠ - وأضاف أن الاستقرار السياسي العام السائد في المنطقة قد مكن من إحراز تقدم كبير في المجالات الإنسانية والاجتماعية والسياسية، وبخاصة إنجاز عملية الإعادة إلى الوطن في أنغولا، والشروع في عمليات لإعادة اللاجئين الكونغوليين بزامبيا، والقيام بعمليات أخرى أفضت بالفعل إلى تمكين ٠٠٠ ١٥٠ من أهالي الكونغو من العودة إلى ديارهم، فضلا عن وقف أعمال العنف القائمة على كره الأجانب في جنوب أفريقيا.

٥١ - وقال إن من الضروري، علاوة على هذا، القيام، على صعيد متعدد الأطراف وفي إطار من التعاون مع المجموعات الإقليمية والمجتمع المدني، بالتصدي للمشاكل الجديدة التي تتمثل في الاتجار بالبشر، والهجرة الاقتصادية، وهجرة الكفاءات.

٥٢ - ومضى يقول إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي ترتكب ضد النساء والفتيات في كيفو الشمالية وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تدين أفعال الكراهية هذه، وترحب مع الارتياح بقيام المفوضية بنشر كتيب عن حماية النساء والفتيات، مما سيسهم في تعزيز الاهتمام المولى لاحتياجاتهن.

٥٣ - وأعرب عن ترحيب الجماعة بالأعمال التحضيرية الجارية من أجل وضع اتفاقية للاتحاد الأفريقي بشأن المشردين داخليا، وهي مقتنعة تماما بأن مثل هذه الاتفاقية، التي ستكون أول صك ملزم من الناحية القانونية، سوف تسهم في حماية اللاجئين والنازحين.

٥٤ - وقال إن الجماعة تثني على الجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل زيادة الكفاءة بالمقر، كما أنها تنظر بعين التقدير إلى إنفاق مبلغ ٢٢ مليون دولار من أجل سد الثغرات الكبيرة في ميدان مكافحة الملاريا وسوء التغذية والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وأيضا في ميدان الصحة الإنجابية.

٥٥ - وأضاف أن الجماعة مقتنعة تماما بأن إيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين يشكل أمرا لا غنى عنه لإنهاء اعتماد هؤلاء اللاجئين على المعونة الدولية واحتياجهم للحماية الدولية، وهي تشجع في هذا الصدد على قيام الحكومات

الأفريقية بالدخول في مفاوضات عالمية من أجل زيادة إمكانات الإدماج المحلي للاجئين منذ فترة طويلة.

٥٦ - وختم كلامه بالقول إن الجماعة تشدد على أهمية التقييم العالمي للاحتياجات، الذي سيتيح إلقاء نظرة شاملة وواضحة على الاحتياجات الفعلية والثغرات القائمة والإجراءات اللازمة من أجل تحسين حالة اللاجئين والنازحين.

٥٧ - **السيد أشيكي** (اليابان): قال إن هناك حاجة ملحة، بالنظر إلى تغير المناخ والأزمة الغذائية العالمية، لإيجاد وسيلة لمواجهة المشاكل المترتبة على حالات النزوح المعقدة. ومن الواجب، بكل وضوح، مضاعفة الجهود المبذولة من أجل إيجاد حلول دائمة لحالات اللجوء الممتدة لفترات طويلة، بالإضافة إلى التصدي دون إبطاء لكل ما قد يظهر من مشاكل جديدة، من قبيل مشكلة التزايد السريع في أعداد اللاجئين بالمناطق الحضرية. ومن هذا المنظور، ستواصل اليابان دعم أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين. وهي مقتنعة بأنه ينبغي الاستثمار في الموارد البشرية، والقيام بصفة خاصة بتنمية كفاءات من يشاركون في أنشطة المساعدة الإنسانية، كما أن اليابان تحيي ما تنهض به المفوضية من جهود في هذا الصدد، ولا سيما من خلال المركز الإلكتروني بطوكيو.

٥٨ - وأضاف أنه فيما يتعلق بمسألة إعادة التوطين فقد شكلت الحكومة اليابانية في عام ٢٠٠٧ فريقا دراسيا مشتركا بين الوكالات، حيث اضطلع هذا الفريق بدراسة متعمقة وأجرى مناقشات أيضا.

٥٩ - وفيما يخص موضوع الأمن الإنساني، قال إن اليابان ترى عن اقتناع أن المساعدة في عودة اللاجئين ودمجهم من جديد لها دور هام فيما يتصل بصياغة حلول مستدامة لأوضاع اللاجئين. وثمة وسائل أخرى يمكن لها أن تساعد العائدين إلى بلدانهم في التوطن من جديد، وذلك من قبيل التدريب المهني وتعليم الأطفال. وفي سياق هذه الجهود، قامت اليابان بتوفير الدعم اللازم لبرنامج المفوضية الذي يرمي إلى بناء منشآت مدرسية بجنوب السودان من أجل تيسير إدماج العائدين إلى وطنهم وتزويد مجتمعات الاستقبال بالإمكانيات اللازمة.

٦٠ - وبشأن قضية الإصلاح الهيكلي، قال إن اليابان ترحب بشتى الأنشطة المضطلع بها على يد المفوضية، ولا سيما إقامة مركز الخدمات العالمية في بودابست، والدراسة الجارية حاليا لمهام المقر، والاستعراض الميداني الشامل، واللامركزية، والأخذ بالنهج الإقليمي. وأعرب عن أمله في أن يترتب على التقييم الشامل للاحتياجات الجاري حاليا إلى جانب استحداث هيكل جديد للميزانية، الوصول إلى إدارة تستند بالفعل إلى النتائج. وينبغي لأنشطة الإصلاح التي تنهض بها المفوضية أن تكون بمثابة جزء من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وأن تستهدف تحسين أنشطة المساعدة الإنسانية. وعلى صعيد أفرقة العمل القطاعية، ترى اليابان، شأنها شأن المفوضية، أن هناك تحسينات ينبغي إدخالها.

٦١ - وأنهى كلامه قائلا إنه فيما يتصل بأمن موظفي المساعدة الإنسانية، توجد أهمية كبيرة لتطبيق توصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومقارها، كما أن اليابان تتطلع إلى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات المختصة بشأن سبل ضمان أمن وسلامة مقدمي المعونة الإنسانية.

٦٢ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن السودان من البلدان التي قامت، منذ حصولها على الاستقلال، باستقبال عدد كبير من اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة، وذلك بالرغم مما قد يترتب على هذا من نتائج اقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد أفضى توقيع وتنفيذ اتفاق السلام الشامل إلى تهيئة ظروف مواتية لعودة السودانيين الموجودين بالخارج

على نحو طوعي. ومن الواجب أن تضاعف الجهود المبذولة من أجل ضمان إعادة دمج هؤلاء الأشخاص في المجتمع. ويناشد السودان المجتمع الدولي أن يواصل مساندته لبرنامج العودة الطوعية. ولن يدخر جهدا في مواصلة عملية السلام في دارفور، تحت إشراف رئيس الدولة، الذي تمكن من حشد تأييد المجتمع المدني لهذه القضية. وفي إطار المبادرة الأفريقية – العربية التي قدمتها قطر، ستعقد مفاوضات مع الجماعات المسلحة بغية التوصل لتسوية للنزاع. والسودان يتطلع إلى مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف مؤسساتها من أجل تقاسم الأعباء والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة تطبيق مشاريع التنمية بمختلف مناطق البلد المنكوبة بالنزاع. وهو سيعمل على كفالة أمن العاملين في حقل المساعدة الإنسانية، واحترام الاتفاقات الموقعة في هذا المجال مع الأمم المتحدة. وقال إن الوفد السوداني يود أن يوضح أن البيان المقدم من ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي يتضمن معلومات خاطئة، وكان من الأحرى بالاتحاد، وبالذات فرنسا، المشاركة في السعي إلى إيجاد حلول لأزمة دارفور، من خلال الضغط على المتمردين حتى يشاركوا في عملية السلام، وأن يكفا عن ترويج معلومات كاذبة.

٦٣ - **السيد مكمهان** (الولايات المتحدة): قال إنه يرى أن أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين تتسم بأهمية لم يسبق لها مثيل، فأعداد النازحين وعديمي الجنسية لا تكف عن الزيادة. وحماية اللاجئين واجب وليست خيارا من الخيارات. فثمة تهديد لأمن اللاجئين وموظفي المساعدة الإنسانية. وفي السنوات الأخيرة، عملت الولايات المتحدة مع المفوضية فيما يتصل بتعيين الموظفين ذوي الخبرة في المناطق التي توجد فيها أكبر حاجة إليهم. وفي الوقت الذي يتوخى فيه، أو يضطلع فيه، بإصلاحات تتعلق بالهياكل أو الإدارة، ينبغي ألا تغفل المفوضية هذا الالتزام الأساسي أو أن تتغاضى عن إعادة توزيع الموظفين عندما يقتضي الأمر ذلك. وسوف يقاس نجاح الإصلاح بمدى الحماية المكفولة للاجئين وبمستوى النتائج التي يحققها بالنسبة لمن يحتاجون المساعدة.

٦٤ - وأضاف أن الولايات المتحدة ترحب بما تبذله المفوضية من جهود من أجل تحسين حماية عديمي الجنسية. وهي تشجعها على تعزيز إجراءاتها المتصلة بالحق في التجنس، وذلك بالتعاون مع هيئات أخرى، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يتصل بتسجيل الولادات والتعليم، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتسجيل في القوائم الانتخابية.

٦٥ - وأعرب عن ترحيب الولايات المتحدة أيضا بسعي المفوضية، من خلال الحوار المتعلق بتحديات الحماية، إلى إيجاد حلول مستدامة لمشكلة اللاجئين منذ فترة طويلة، فضلا عن تمكنها من زيادة أعداد من أعيد توطينهم من اللاجئين في بلدان ثالثة. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد دون تحفظ بواعث الإصلاح الحاسم الذي يتوخى منه تحسين استجابة المفوضية لاحتياجات اللاجئين. وفي الوقت الذي توافق فيه الولايات المتحدة على مبادرة التقييم الشامل للاحتياجات، فإنها ترى أن ثمة ضرورة للتعمق في دراسة الأولويات، وذلك في ضوء الآثار المالية للتطبيق الشامل لهذه المبادرة. وقد أخذت المفوضية على عاتقها إجراء إصلاحات هامة، وهي إصلاحات غير عادية بالنسبة لهيئة من هيئات الأمم المتحدة. ومن الواجب عليها أن تواصل استشارة الدول الأعضاء حتى تساعدها في توضيح مبررات الإصلاح أمام صانعي القرارات على الصعيد الوطني.

٦٦ - وقال إن حكومة الولاية المتحدة شريك وفي لمفوضية شؤون اللاجئين، ولقد قامت في ٣٠ أيلول/سبتمبر بتخصيص ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار من أجل أنشطة المفوضية في عام ٢٠٠٨. كما استقبلت الولايات المتحدة أكثر من ٦٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠٠٨.

٦٧ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنها ترى أنه ينبغي إجراء مزيد من الدراسة لمسألة التغيرات المناخية وما لها من آثار في ضوء الصكوك القانونية الدولية القائمة وولايات وكالات المعونة الإنسانية. وفيما يخص استراتيجيات التعاون وشراكات المفوضية، من المهم التأكيد مجددا على أن النهج المتبع، الذي يستند إلى نموذج ''توحيد الأداء''، لا ينطبق على جميع البلدان.

٦٨ - وقالت إن من رأي كولومبيا أن المعايير المستخدمة من قبل مفوضية شؤون اللاجئين تختلف عن المعايير القائمة لدى الحكومة الكولومبية، وذلك فيما يتعلق بأعداد الكولومبيين اللاجئين أو النازحين داخل بلدهم. والتقديرات المتعلقة بالأشخاص النازحين، والواردة في الوثيقة A/63/12، تتصل ببيانات تراكمت على مدى ١١ عاما، وهي بيانات لا تراعي حالات العودة أو حالات الإدماج الناجح في المجتمع، كما أنها لا تأخذ في الحسبان ما حدث من انخفاض كبير في أعداد النازحين منذ عام ٢٠٠٢ في ضوء تحسن أحوال الأمن داخل البلد. ومن الواجب إذن أن يتم توحيد معايير التقييم.

٦٩ - وأضافت أن حكومة كولومبيا، بغية الاضطلاع بالالتزامات الواجبة عليها في هذا الشأن، أعدت تشريعات وسياسات ترمي إلى كفالة حماية النازحين وتزويدهم بالمساعدة الضرورية، وخاصة بالمعونة الغذائية، وبالوصول على سبيل الأولوية لخدمات الصحة والتعليم والإسكان المدعم والمشاريع المولدة للدخل. كما أن الميزانية المخصصة للبرامج المنفذة على يد الكيانات الخمسة عشر التي تشكل الشبكة الوطنية لتوفير المعونة المتكاملة للسكان النازحين قد زادت إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وتشمل الرعاية حاليا ٢٦٠ ٠٠٠ أسرة من أسر النازحين، في سياق برنامج وطني يضمن لها الحصول على معونة مالية بحسب احتياجاتها على صعيدي التعليم والتغذية. وفي عام ٢٠٠٨، استفادت ٨٣ ٠٠٠ أسرة من المشاريع المولدة للدخل، وألحق ٢٨٨ ٠٠٠ طفل بنظام التعليم العام. وأثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، تم قيد ٥٥٧ ٠٠٠ نازح في النظام الصحي المدعم. وتقوم الوكالة الرئاسية المعنية بالعمل الاجتماعي بتنسيق البرنامج ذي الصلة من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات القائمة مع مراعاة توجيهات وقرارات المحكمة الدستورية. وتتولى الحكومة إدارة آلية وطنية لتنسيق المعونة الإنسانية، حيث تضم هذه الآلية أطرافا معنية مختلفة. ولا سيما السلطات المحلية والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. والهدف هو تعزيز الروابط وعمليات التنسيق مع الكيانات ذات الشأن بهدف كفالة تضافر الأعمال الإنسانية وتجنب الازدواجية.

٧٠ - وقالت إن كولومبيا ترى، شأنها في ذلك شأن المفوضية، أنه يتعين اتخاذ التدابير اللازمة من أجل كفالة دمج النازحين أو عودتهم أو إعادة توطينهم. ومن المهم، لهذا السبب، تعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والدول بهدف الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الأنشطة الإنمائية.

٧١ - **السيدة ساندزي** (غانا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

٧٢ - **السيد عطية** (مصر): قال إن مصر تشعر بالقلق إزاء ما قد يصيب الموارد المتاحة من آثار سلبية من جراء زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة، والتغيرات المناخية، والأزمة المالية الدولية. ونوه بالجهود المبذولة في سياق التنسيق بين الوكالات من جانب مفوضية شؤون اللاجئين بهدف كفالة الحماية والمساعدة اللازمتين للنازحين. وقال إنه يتعين مع هذا التأكيد مجددا على أنه ينبغي لهذه الأنشطة أن تكون متفقة مع قرارات الجمعية العامة، ومستندة إلى حوار مع الدول الأعضاء في إطار من الشفافية الكاملة.

٧٣ - وأضاف أن الوفد المصري يدعو الدول الأعضاء إلى تنسيق جهودها حتى تتصدى للأسباب الجذرية للكوارث الطبيعية وحالات الجفاف والصراعات، التي أفضت إلى تلك الزيادة الكبيرة في أعداد النازحين. ومما يبعث على القلق، ما يشاهد في العالم اليوم من نزوح ٥٢ مليون نسمة داخل بلدانهم، مع وجود ربع هذا العدد في أفريقيا، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (A/63/321). ومن الواجب أن يولى مزيد من الاهتمام بهذه المشكلة، وذلك من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق تطلعاتها المشروعة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن هذه المشكلة ذات طابع حاد في بعض البلدان، وإن كان من اللازم أن تراعى، في أي حل، الولاية المبدئية للمفوضية. وينبغي إذن وضع آليات جديدة من شأنها أن تتيح تنوع مصادر تمويل المفوضية، مع مراعاة ما يوجد من صلات وثيقة بين النواحي السياسية والاقتصادية والإنسانية لمشكلة اللاجئين.

٧٤ - وأردف قائلا إن مضاعفة العمل الدولي تتطلب بذل الجهود اللازمة من أجل تحقيق بعض من الأهداف. وينبغي، في ضوء هذا المنظور، تعزيز جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على أسباب النزاعات القائمة في العالم، فهذه النزاعات هي الدافع وراء تنقل الأشخاص. ومن الحري كذلك بهيئات الأمم المتحدة أن تضطلع بما لها من دور، وفقا للميثاق، بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز ما لديها من وسائل من أجل كفالة تنميتها الاقتصادية. ومن المتعين أيضا أن تبحث مسألة حماية اللاجئين في إطار تشجيع واحترام القانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي كذلك أن تطبق مبادئ التضامن الدولي والشراكات الفعالة بهدف تقاسم التبعات والمسؤوليات في ميدان حماية اللاجئين وتقديم المساعدة اللازمة لهم. ومن اللازم، أخيرا، أن تهيأ الظروف الضرورية لعودة اللاجئين طواعية إلى بلدانهم، مع تزويدهم بسبل العيش الكريم.

٧٥ - وقال إن مصر تشارك دائما في الجهود الرامية إلى تبلور مبادئ القانون الدولي للاجئين، وذلك من خلال محاولة إعطاء ما يلزم من زخم للعديد من المبادرات الرامية إلى مواجهة تطور الحالة الدولية، ولا سيما الاتفاقية الإضافية التي تكمل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتصل بوضع اللاجئين.

٧٦ - **السيد مايور** (هولندا)، رئيس اللجنة، استأنف رئاسة الجلسة.

٧٧ - السيدة **زانغ دان** (الصين): قالت إن مفوضية شؤون اللاجئين قد ركزت في السنوات الأخيرة، لا على تقديم مساعدة مادية للاجئين، بل على تعزيز ما لديهم من قدرات، بهدف إيجاد حلول دائمة لمشكلتهم. وذكّرت بأن عدد اللاجئين قد ارتفع إلى ١١,٧ مليون لاجئ في العالم، وهو عدد لا ينفك يتزايد بمعدل يتجاوز قدرات المفوضية. والصراعات الأخيرة والكوارث الطبيعية المتكررة تأتي بنصيبها من اللاجئين. وعلاوة على هذا، فإن المهاجرين غير الشرعيين والعناصر الإجرامية لا تزال تسيء استخدام الآليات الدولية لحماية اللاجئين.

٧٨ - وأعربت عن أمل الحكومة الصينية في أن تواصل مفوضية شؤون اللاجئين الوفاء بمهامها الضرورية، عن طريق تحسين أدائها، وزيادة معدل تغطيتها، وتطوير نوعية خدماتها. ومن الواجب على المفوضية أيضا أن تستمر في الدعوة لمبدأ التضامن الدولي وتقاسم المسؤوليات على نحو عادل، بهدف إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين.

٧٩ - وقالت إن الصين طرف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وفي بروتوكول عام ١٩٦٧ المتصل بوضع اللاجئين، وهي تفي بالالتزامات الواقعة على كاهلها في هذا الصدد.

كما تعرب عن شكرها للمفوضية للمساعدة التي قدمتها إليها في أعقاب الهزة الأرضية الأخيرة وأثناء الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين التي دارت في بيجين. وستتابع تعاونها مع المفوضية في ميدان تعزيز القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بالتشريعات المتصلة باللاجئين، كما أنها ستستمر في مؤازرة المفوضية في كفالة حماية هؤلاء اللاجئين.

٨٠ - **السيد شوكلا** (الهند): قال إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها المفوضية، فإن أعداد اللاجئين مستمرة في الزيادة، حسب ما يتبين من الأرقام المنشورة في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/63/12). وفي معرض التذكير بتطور دور المفوضية منذ إنشائها في عام ١٩٥٠، أكد زيادة الاهتمام بالمشردين داخليا، مشيرا إلى أن من الواجب أن يحدد دور المفوضية في هذا الصدد. وفي الحالات التي تفضي إلى حالات نزوح السكان داخل البلد، ينبغي للمفوضية أن تتصرف وفق الطلبات الصريحة للدولة المعنية، وأن تراعى كامل ولايات المنظمات الأخرى ومجالات اختصاصاتها.

٨١ - وأكد أن منطلق اللاجئين ووجهتهم يكونان في معظم الحالات داخل البلدان النامية، وأن أعداد اللاجئين تشكل عبئا ثقيلا على اقتصادات تلك البلدان، الضعيفة أصلا، وأن تلك الأعداد تستنزف ما لديها من موارد محدودة. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد من مراعاة هذه الصعوبات ومن تعزيز الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي في ميادين المنع، وتوفير الإغاثة الطارئة، وإعادة إدماج اللاجئين. ويشكل مبدأ التضامن الدولي وتقاسم المسؤوليات الأساس اللازم لاضطلاع المفوضية برسالتها.

٨٢ - وقال إن الهند لم توقع على اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بوضع اللاجئين، والتي لا تتناول مشكلة التدفقات الجماعية للاجئين أو بعض العوامل الأخرى من قبيل الهجرة المختلطة، ولكن سجلها في مجال اللاجئين هو سجل مثالي. وهي تواصل، في الواقع، استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين اعتمادا على مواردها المالية، واستنادا إلى المبادئ المكرسة في دستورها وتشريعاتها، وخاصة مبدئي الحماية وعدم الإعادة قسرا. وهي ستواصل العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل مواجهة التحدي الصعب الذي تفرضه مشكلة اللاجئين.

٨٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بعملية الإصلاح التي تضطلع بها المفوضية، وأكد ضرورة احتفاظها بحيدتها وبطابعها البعيد عن التسييس، وذلك إلى جانب التزامها بمواصلة العمل في تعاون وثيق مع الدول المعنية.

٨٤ - **السيد برودي** (هنغاريا): أعرب عن بالغ قلق وفده إزاء تزايد أعداد اللاجئين، وقال إنه يرحب بالتدابير التي اتخذتها المفوضية من أجل الحد من العواقب السلبية المترتبة على الكوارث الطبيعية والتراعات. وقال إن هنغاريا تثني بصفة خاصة على ما تبذله المفوضية من جهود في مواجهة مشكلة النازحين والهجرة المختلطة.

٨٥ - وأضاف أن هنغاريا تولي، على الصعيد الإقليمي، أهمية خاصة لخطة العمل المكونة من ١٠ نقاط، والتي وضعتها المفوضية من أجل شرق أوروبا وجنوبها الشرقي، وهي خطة سوف تكون لها على المدى الطويل آثار إيجابية على دول أخرى، ولا سيما دول المنشأ. وهنغاريا ملتزمة بصوغ سياسة أوروبية موحدة في ميدان الهجرة، وهي ترحب باعتماد الميثاق الأوروبي المتعلق بالهجرة واللجوء من قبل المجلس الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٨٦ - ومضى يقول إن التزايد المفزع لتدفقات اللاجئين يتطلب تعزيز قدرات المفوضية، وهنغاريا تؤيد تماما العملية الحالية المتصلة بإصلاح المفوضية وهي عملية بدأت تؤتي

ثمارها. وتساند هنغاريا كل المساندة، في هذا السياق، برنامج الاستعانة بمصادر خارجية، الذي وضعه المفوض السامي من أجل ترشيد أعمال المفوضية وتقليل نفقاتها الإدارية بهدف تحسين الخدمات المقدمة للاجئين. وأكد في هذا الصدد أن هنغاريا تدعم، وخاصة من الناحية المالية، أنشطة المفوضية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح مكتب المفوضية في بودابست، منذ عام ٢٠٠٥، قيام تعاون في غاية الجدوى بين الحكومة الهنغارية والمفوضية، وخاصة لدى وضع التشريع الوطني المتصل باللاجئين وبرنامج إعادة التوطين. وترحب هنغاريا باختيار بودابست لتكون مقرا لمركز الخدمات العالمية للمفوضية، وهي تأمل في القيام في وقت قريب بتنفيذ الخطط المتصلة بتوسيع هذا المركز عن طريق نقل وظائف إضافية إليه. وقد أتاحت عمليات النقل هذه بالفعل تحقيق وفورات مما مكّن من تكريس مزيد من الموارد لتقديم المساعدة الواجبة للملايين ممن يحتاجون إليها.

٨٧ - **السيد غرام - جوهانسن** (النرويج): أشاد بما يضطلع به المفوض السامي من أعمال، ولا سيما في مجال تعزيز المبادئ الإنسانية والدفاع عنها، وأكد أن الركن الأساسي للمفوضية يتمثل في موظفيها الذين يستحقون منه كل إعجاب واحترام.

٨٨ - وأضاف أنه على الرغم من أن المفوضية لا تزال تتوجه بخدماتها إلى اللاجئين، أولا وقبل كل شيء، فإنها قد وسعت من نطاق أنشطتها لتشمل النازحين، وهو ما ترحب به النرويج، التي تشجع المفوضية على مواصلة تعاونها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية المعنية وأكد أن ثمة ضرورة لصقل وتكييف طرق العمل المتبعة في هذا الصدد.

٨٩ - وأشار المتحدث إلى أن المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، الذي عقد بأوسلو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قد أكدوا ضرورة مواصلة أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، وذلك في السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، مع القيام بتعزيز تطبيقها.

٩٠ - وأوضح أنه لا بد من أن تشارك المفوضية في عملية إصلاح الأمم المتحدة على جميع الأصعدة، وخاصة على الصعيد الميداني، وأن تستفيد من الخبرات المكتسبة والقدرات المتاحة على مستوى المنظومة في ميدان مراعاة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وسائر القضايا المشتركة بين القطاعات.

٩١ - وفيما يتعلق بأفغانستان، قال إن النرويج تؤيد بكل حزم الجهود التي تبذلها المفوضية، وهي لا تزال متمسكة بتعزيز وجود الأمم المتحدة داخل البلد، وخاصة في المجال الإنساني، وهي تتطلع في نفس الوقت لإيجاد حل سياسي.

٩٢ - وفيما يتصل بالميزانية والموارد المالية، قال إن النرويج تشعر بالقلق إزاء وجود فروق بين الموارد المرصودة في الميزانية والاحتياجات القائمة على الصعيد الميداني. وهي تؤيد، في هذا الصدد، مبادرة التقييم الشامل للاحتياجات. وعلى الرغم من الأزمة المالية، يجب على البلدان المانحة أن تواصل الاضطلاع بجهود متناسقة ومتساندة من أجل الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والمشردين، الذين يتزايد عددهم يوما بعد يوم.

٩٣ - وأشار المتحدث إلى أن النرويج قد قدمت مؤخرا استراتيجية إنسانية جديدة تتضمن تشديدها من جديد على تمسكها بالشراكة الإنسانية وبالتشجيع على وجود نظام إنساني شامل من أجل الجميع. فلا يمكن مواجهة التحديات القائمة إلا من خلال نظام إنساني دولي متين.

٩٤ - وقال إن الوفد النرويجي يشجع الوفود التي تود الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بالمفوضية، والتي لم تقم بذلك بعد، على أن تتصل به.

٩٥ - **السيدة مينتيز** (كندا): قالت إن كندا تشعر بالاغتباط إزاء ما قرره المفوض السامي من تكريس حواره القادم بشأن التحديات المتصلة بالحماية، والذي يتوقع القيام به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لحالات الأزمات الطويلة الأجل، وأضافت أن ثمة ضرورة لمواصلة المسيرة في هذا السبيل من أجل التوصل لحلول شاملة لحالات اللاجئين الممتدة لفترات طويلة. وذكرت أن كندا ترحب بصفة خاصة بالدور الرائد الذي اضطلعت به المفوضية في مجال تحديد خمس حالات من حالات اللجوء الطويل الأجل التي تستحق انتباه المجتمع الدولي. وهي تشجع المفوضية بقوة على أن تتعاون مع الدول الأعضاء في فترة ما قبل الحوار السالف الذكر حتى تمكنها من الاستعداد له.

٩٦ - وأوضحت أنه لما كان عام ٢٠٠٩ قد أُعلن السنة الدولية للمصالحة، فإن تعزيز السلام والمصالحة على نحو دائم يكتسب أهمية كبيرة من منظور عودة المشردين بكافة أنحاء العالم على نحو طوعي وفي إطار من الأمن التام.

٩٧ - وقالت إن كندا ما زالت تساند إصلاح المفوضية من حيث الهيكل والإدارة، وهي ترحب بدمج مبادرة التقييم الشامل للاحتياجات في إطار الإدارة القائمة على النتائج، فالتقييم الذي يستند إلى الاحتياجات ما برح يشكل وسيلة ضرورية لتقدير هذه الاحتياجات على الصعيد العالمي وتحديد الأولويات اللازمة في ضوء هذا. وتحث كندا المفوضية على وضع معايير دقيقة لقياس مدى نجاح الإصلاح.

٩٨ - وتابعت تقول إن كندا تسلم بالدور الرائد الذي تضطلع به المفوضية في القطاع الموضوعي لحماية السكان المتأثرين بالصراعات، بما في ذلك الأشخاص المشردين داخليا. وهي تساند الجهود المبذولة من جانب المفوضية بهدف تزودها بالوسائل الضرورية لنهوضها بأعباء مسؤولياتها في المجال ذي الصلة، مع استمرارها في نفس الوقت في الوفاء بولايتها فيما يتعلق باللاجئين. وهي ترحب بما تعتزمه المفوضية من الاستجابة على نحو شامل لاحتياجات الحماية المادية والقانونية للاجئين، مؤكدةً على وجوب أن تراعي المفوضية معايير السن والجنس والتنوع لدى تحليل الاحتياجات المتعلقة بالحماية. ورحبت باعتماد اللجنة التنفيذية استنتاجا يتصل بالحماية الدولية وأعربت عن أملها في إقرار الجمعية العامة لهذا الاستنتاج.

٩٩ - وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قالت إن كندا ترحب بما تقدمه المفوضية من دعم في هذا السبيل، وهي تعلن التزامها القوي بأن تتعاون مع الدول الأعضاء والمفوضية وشركائها من أجل الاستجابة لاحتياجات المشردين في العالم بأسره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.